

مظاهر الفساد وانعكاسه على الأداء السياسي في  
الدولة العراقية

(فساد – الاداء السياسي – الدولة العراقية)

م. د. محمد جميل أحمد  
الجامعة المستنصرية - كلية الآداب  
قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع

٢٠١٦م

## ملخص البحث

لقد زاد الاهتمام بالفساد على نحو يكاد يكون ملحوظاً في أغلب المجتمعات، وأصبحت البلدان تُصنّفُ على حسب مستوى الفساد الموجود فيها. ولا يُعدُّ الفساد ظاهرة أخلاقية، ولا ظاهرة استثنائية تتعلّق بحالات فردية يُمكنُ التعاملُ معها جزئياً، وإنما هو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعدّدة ومتداخلة يصعب فصلها عن بعضها البعض، فالبعد السياسي يرتبطُ بالبعد الاقتصادي وبالبعد الاجتماعي وبالبعد الثقافي، وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بظاهرة الفساد على المستوى العالمي بسبب ارتفاع معدلات الفساد في العديد من الدول الغنيّة والفقيرة على حدّ سواء، وقد تجسّد ذلك الاهتمامُ الدوليُّ في عقد العديد من المؤتمرات، وإصدار العديد من الوثائق والقوائم من المنظمات الدولية، نحو الأمم المتحدة والبنك الدولي، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية، وأهمّها منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة ترمي إلى مكافحة الفساد على مستوى العالم، وهي أيضاً تصدر تقريراً سنوياً عن مستوى الفساد في دول العالم، وتشير القوائم التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية إلى وجود الفساد في المجتمعات كلّها، الغنية والفقيرة، والمتقدمة والنامية، ويمكن القول بأن البلدان الفقيرة أكثر فساداً من البلدان الغنيّة.

## أهمية البحث وهدفه

تُعد دراسة ظاهرة الفساد -بعمامة- ذات أهمية بالغة، فقد تطوّرت من كونها مظهرًا من مظاهر البيروقراطية إلى جريمة قانونية؛ لهذا تعد دراسة الفساد ضرورية، وبهذا يهدف البحث الى الكشف عن أهمّ مظاهر الفساد وانعكاسه على الأداء السياسي. وهنا يمكن أن أقول إن الاستنتاج الذي يمكن أن يخرج به البحث، هو أن النظم السياسية الحاكمة داخل مجتمعات العالم الثالث -بعمامة- والعربية -بخاصة- والمتقدمة كذلك تعد بمثابة المسؤول الأول عن انتشار الفساد في مجتمعاتها، وارتفاع معدلاته وتحوله إلى جزء من نسيج المجتمع، فهي من سمح بذلك، وغضت الطرف عن بعض الأشخاص الفاسدين، إما لصلاتهم القربانية بمن يعتلي سدة الحكم، أو لانتمائه الحزبي المشترك، أو لحصولهم على جزء من هذه العمليات الفاسدة كعمولات، أو غير ذلك من الأسباب

## المقدمة

لقد زاد الاهتمام بالفساد على نحو يكاد يكون ملحوظاً في أغلب المجتمعات، وأصبحت البلدان تُصنّفُ على حسب مستوى الفساد الموجود فيها. ولا يُعدُّ الفساد ظاهرة أخلاقية، ولا ظاهرة استثنائية تتعلّق بحالات فردية يُمكنُ التعاملُ معها جزئياً، وإنما هو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعدّدة ومتداخلة يصعب فصلها عن بعضها البعض، فالبعد السياسي يرتبطُ بالبعد الاقتصادي وبالبعد الاجتماعي وبالبعد الثقافي، وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بظاهرة الفساد على المستوى العالمي بسبب ارتفاع معدلات الفساد في العديد من الدول الغنيّة والفقيرة على حدّ سواء، وقد تجسّد ذلك الاهتمامُ الدوليُّ في عقد العديد من المؤتمرات، وإصدار العديد من الوثائق والقوائم من المنظمات الدوليّة، نحو الأمم المتحدة والبنك الدوليّ، فضلاً عن المنظمات غير الحكوميّة، وأهمّها منظمة الشفافية الدوليّة، وهي منظمة ترمي إلى مكافحة الفساد على مستوى العالم، وهي أيضاً تصدر تقريراً سنوياً عن مستوى الفساد في دول العالم، وتشير القوائم التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية إلى وجود الفساد في المجتمعات كلّها، الغنية والفقيرة، والمتقدمة والنامية، ويمكن القول بأن البلدان الفقيرة أكثر فساداً من البلدان الغنيّة.

وشكّلت ظاهرة الفساد السياسيّ إحدى أبرز الظواهر الاجتماعيّة التي تطوّرت بخطورة في ظلّ غياب مؤسّسات الدّولة الفعلية، وبسبب الأزمات السياسيّة والفوضى والأمن المفقود، تطورت هذه الظاهرة من مجرد مظهر من مظاهر البيروقراطية الإداريّة، إلى جريمة قانونيّة؛ لتتحول بعد ذلك -بفعل تعقد أسبابها ومظاهرها وآثارها المدمرة- إلى ظاهرة بالغة الخطورة على مقومات النهوض الاقتصاديّ، والتنمية المستدامة في مجتمعات العالم أجمع، مع أنها أكثر وضوحاً وتأثيراً في مجتمعات العالم الثالث، ومنها مجتمعاتنا العربية.

أن دراسة ظاهرة الفساد وانعكاسه على الأداء السياسيّ، تكتسب أهمية خاصّة؛ نظراً للتأثيرات السلبية لهذه الظاهرة، ونتائجها السلبية على الدولة والمجتمع، الأمر الذي يؤدّي الى ظهور الفساد السياسيّ الذي سنركز عليه أكثر في محتوى البحث؛ لأنّه يفتح الباب لبقيّة أنواع الفساد، والانتعاش في ظلّه، في حين أنّ بقيّة أنواع الفساد سوف يُقضى عليها بسهولة، إن كان النظام السياسيّ يمتاز بدرجة عالية من الشفافية؛ لهذا يستطيع الباحث القول إنّ علاج ظاهرة الفساد السياسيّ لا يمكن أن يتمّ إلا عن طريق الإصلاح السياسيّ، الذي يظهر بشكل عمليّة ديناميكيّة حيويّة مستمرة تستهدف -في العادة- الخصائص الرئيسيّة للنظام السياسيّ الموجود، وربّما ترمي -على المدى البعيد- إلى تغيير النخب السياسيّة، وإلى تغيير القوانين الأساسية، والدساتير من أجل استيعاب روح العصر، وطرح رؤية وطنية للتعامل معه؛ لتحقيق مرمى واحد، هو إصلاح الخلل في النظام السياسيّ، والقضاء على الفساد.

## أولاً: أهمية البحث وهدفه

تُعد دراسة ظاهرة الفساد -بعمامة- ذات أهمية بالغة، فقد تطوّرت من كونها مظهرًا من مظاهر البيروقراطية إلى جريمة قانونية؛ لهذا تعد دراسة الفساد ضرورية، وذلك للاعتبارات التالية:

١. تُعدّ ظاهرة الفساد من أخطر المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات العربية، والإسلامية، وأخذت تهدد أمن المجتمعات وتقدمها، ولا يُدعى عدم وجود هذه الظاهرة عبر التاريخ، وإنما شهدت السنوات الأخيرة ازديادًا ملحوظًا في معدلات هذه الظاهرة، ولا سيّما داخل المؤسسات المهمة، يتّضح من تدني مستوى الشفافية، بحسب إحصائيات منظمة الشفافية الدولية في جميع البلدان العربية والإسلامية، مع الأخذ بالاعتبار بأنّ هذه المجتمعات تُعدّ ظاهرة الفساد -بعمامة- من المُحرّمات شرعًا وقانونًا وعرفًا. مقابل مستوى شفافية عالٍ في جميع البلدان المحيطة بعالمنا العربي، وكذلك في المجتمعات الغربية.

٢. تُعدّ ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي يجب أن يتصدّى لها المجتمع بكلّ قطاعاته المختلفة؛ لأنّها تُعدّ نتيجة وسببًا في آنٍ واحدٍ، فالفساد يعدّ نتيجة لطبيعة الخلل البنائي الذي أصاب المجتمعات العربية بعمامة، والمجتمع العراقي بخاصة في مدّة تاريخية معينة، وما ارتبط بهذا الخلل من مظاهر تتمثّل في ضعف هيبة القانون الذي يُخضع المسيئين والمنحرفين للمساءلة والمحاسبة، وتحديد ما يجب فعله إزاء حالات الانحراف المادّي والأخلاقي، إلى جانب سيطرة الطابع العشائريّ والعائليّ على معظم المؤسسات الحيوية، وضعف الرقابة الموجهة لبعض قطاعات السلطة داخل المجتمع. وتعدّ ظاهرة الفساد سببًا للعديد من الظواهر والمشكلات الأخرى المدمّرة مثل الإرهاب وشيوع قيم النصب والاحتيال في مقابل أهدار القيم الوطنية والأخلاقية.

٣. لقد اختلفت جرائم الفساد في الشكل والمضمون في الآونة الأخيرة عمّا كانت عليه في الماضي، ولا سيّما في ما يتعلق بنوعية الأفراد القائمين بهذه الجرائم، وأساليب التحايل المستعملة لإحكام هذه الجرائم. فضلًا عن أن الفساد تعدّدت وتنوّعت أشكاله، ولم يعد يتخذ شكلًا واحدًا كي يسهل ضبطه والتعرف عليه، وعلى من يقومون به، وأصبح اليوم تحت غطاء حكوميّ متمثل بفساد النخبة الحاكمة.

وبناءً على ما تقدّم، ولما كانت مجتمعاتنا العربية لا تزال مجتمعات ناهضة تسعى من أجل تحقيق التقدم والتنمية كان لزامًا علينا أن نرصد العقبات التي من شأنها عرقلة مسيرة تقدمها وتنميتها، ومن أهمّ هذه العقبات ظاهرة الفساد التي مازالت الدراسات العلمية المنظمة لها قليلة جدًّا، ومن ثمّ فقد أضحت هذه الظاهرة جديرة بالدراسة والبحث. وبهذا يهدف البحث الى الكشف عن أهمّ مظاهر الفساد وانعكاسه على الأداء السياسيّ.

## ثانياً: مدخل لمفهوم الفساد

ينماز -في اللُّغة العربيَّة- مفهوم الفساد بالثراء والتعدُّد، فالكلمة مصدر وفعلها فسد، والفساد في لسان العرب هو نقيض الصلاح، فسد يفسد، وفسد فساداً وفسوداً، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح<sup>(١)</sup>، وفي المعجم الوسيط الفساد يعني التلف والعطب والاضطراب والخلل والقحط، والمفسدة تعني الضرر<sup>(٢)</sup>، وفي المعجم القانوني فسد الشيء بمعنى تلف، أي: أصبح سيئاً وأردء ممّا كان. وفي قاموس أكسفورد يعرف الفساد بأنّه فساد العقل، أو فساد الحقيقة، أو فساد الأحوال، أو أي أمر بصفة عامة، وقد يكون الفساد فساداً فيزيقيّاً أو فساداً أخلاقياً، وهناك عدّة استخدامات لغويّة لكلمة فساد تطرحها القواميس والأدبيّات، من أهمها هو الفساد العضويّ، والفساد الأخلاقي، والفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامّة الذي يشير إلى فساد وإفساد الموظف العامّ، أو حنّهُ بطرق غير سويّة وغير قانونية على إهدار واجبات الوظيفة العامّة؛ لتحقيق أغراض خاصة<sup>(٣)</sup>.

ويعدُّ مفهوم الفساد Corruption مثل العديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية مفهومًا مركبًا ينطوي على أكثر من بُعد؛ لذلك تعدّدت اتّجاهات تعريف المفهوم وترجع تلك التعدّدية إلى أنّ كلّ تعريف قد ركّز على بُعد واحدٍ من أبعاد المفهوم. وتشيرُ إنسيكلوبيديا علم الاجتماع إلى أنّه برغم أنّ كلنا يعرف ما هو الفساد، إلّا أنّ هناك صعوبة في تعريفه، فالثقافات المختلفة لديها مفاهيم مختلفة عن الفساد، إذ يختلف مفهوم الفساد من ثقافة إلى أخرى، فما يعدُّ سلوكًا فاسدًا في الدنمارك مثلاً قد ينظر إليه باعتباره سلوكًا مقبولاً في إندونيسيا، وذلك الفهم يختلف أيضاً من مرحلة زمنية إلى أخرى، ف شراء منصب على سبيل المثال كان إجراءً معترفاً به في بريطانيا بالقرن الثامن عشر، بل وبعُدُّ سلوكًا أنموذجياً يجب أن يُحتذى به، بينما أصبح هذا السلوك اليوم انحرافاً لا يمكن التماس العذر فيه أو تبريره<sup>(٤)</sup>. والفساد شأنه شأن أي ظاهرة لا ينشأ من فراغ، وليس نتاجاً لحالة نفسية طارئة، بل يمثّل ظاهرة اجتماعيّة متشابكة الخلايا؛ لكونه مظهرًا لرموز ثقافية وسلوكيات منحرفة تشيع في خلايا المجتمع وتنتشر بين مؤسّساته ونظمه، فالمحسوبيّة، والرّشوة العلنيّة، والمُفتّنة، واستغلال المناصب، وتعيين الأقارب، ومخالفة القوانين، ودعم مشروعات استثمارية لأهداف خاصة، حتى لو كانت على حساب الأهداف القومية، والتدخل في الانتخابات، ومساندة حزب سياسيّ ضد حزب سياسيّ آخر، وتجريف الأراضي الزراعيّة، والاستيلاء على وسائل الإنتاج دون وجه حقّ، والتعامل مع السموم البيضاء، ونشرها بين أفراد المجتمع الأطفال منهم والكبار، والإهمال وعدم المبالاة، وتبنيّ قيم العمل غير المنتج، واستغلال الوظائف، والسمسرة حتى في الصفقات العسكريّة والاقتصاديّة وغيرها، كل هذه الأمور التي تصبح رموزاً ثقافيّة متداولة بين أفراد المجتمع تؤدّي إلى تخدير الوعي الاجتماعيّ، وتهديد الكيان الموحد للطبقات الاجتماعيّة<sup>(٥)</sup>. والفساد بمفهومٍ عامٍّ يشمل أشكال استغلال الوظيفة كلها، سواء

كانت عامة أو خاصة، ويكتسب هذا المصطلح مغزى أوسع عندما يستعمل للدلالة على تصرفات تحدث خارج إطار الشرعية يقوم بها أصحاب سلطة سياسية أو إدارية<sup>(٦)</sup>.

إذاً يصبح السؤال هنا هو: متى يوصف الفساد بأنه سياسي؟ من خلال مراجعة بعض أدبيات هذا الموضوع يمكن القول إن الفساد يصبح سياسياً عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية؟ كيف؟ وذلك عندما يصبح الفساد لدى النخبة السياسية لدعم جهات وأحزاب وأسماء مادياً بطرق مخالفة للقانون، ضد جماعات وأحزاب وهيئات ومنظمات وأسماء أخرى، وذلك للحصول على أعلى المكاسب عن طريق استغلال سلطتهم، بمعنى أن الفساد يصبح سياسياً عندما يستعمل للتأثير على وضع معين، أو في التأثير عند توزيع المناصب، وغالباً ما يرمي الفساد السياسي إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي معين له آثاره على النظام الاجتماعي.

يمكن أن نعرف الفساد السياسي بأنه إساءة استخدام السلطة من القادة السياسيين من أجل تحقيق الربح الخاص، ومن أجل زيادة قوتهم و ثروتهم، ولا يحتاج الفساد السياسي إلى دفع الأموال مباشرة، بل قد يتخذ شكل "تجارة النفوذ" لمنح الفضليات التي تسمح الحياة السياسية والديمقراطية. ويشمل الفساد السياسي مجموعة من الجرائم التي يرتكبها القادة السياسيون في أثناء توليهم مناصبهم الرسمية أو بعد تركهم إياها، وتختلف هذه الجرائم عن التجاوزات الإدارية التي يرتكبها الموظفون الرسميون، الذين يمثلون إلى حد ما المصلحة العامة، ولكن هناك فساداً آخر أكثر فداحة يقوم به السياسيون، وهو دفع الرشى للحصول على منافع محظورة. ويشكل الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية في الحياة العامة، كما أن فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية يمثل تحدياً قوياً للقيم الديمقراطية، وهي أمور تعمقت في معظم بلدان العالم في العقود الماضية، وفي البلدان النامية يهدد الفساد مناعة الديمقراطية، إذ يعرض المؤسسات الديمقراطية للأخطار ولفقدان الفاعلية.

ويحدث الفساد السياسي موجات من الصدمات في المجتمع، وعلى الرغم من تعالي الصيحات في طلب العدالة فإن من الصعب إثبات تهم الفساد على القادة السياسيين وإدانتهم، فقد يترك بعضهم مركزه الرسمي، أو قد يتوفى قبل أن تظهر جرائمه إلى العلن، وتشمل إجراءات الحد من الفساد السياسي الرقابة الشعبية المؤثرة في السياسيين وفي الأحزاب السياسية؛ لتنظيف صفوفها من الانتهازيين الذين ينضمون إليها لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة، ولذلك يجب توجيه رسالة إلى الأحزاب السياسية كافة في الدول الديمقراطية، لكي تبقى مصداقيتها بواسطة أجهزة الرقابة الدائمة على أعضائها الذين يتولون مناصب حكومية. ويترك الفساد آثاره أيضاً على رجال الأعمال، إذ تؤدي التبرعات والرشى للسياسيين دوراً كبيراً في الإفساد السياسي مما يترك نتائج وخيمة على الاقتصاد. وبعد الفساد السياسي أيضاً تهديداً لحقوق الإنسان، وذلك بمنعه العدالة من أخذ مجراها<sup>(٧)</sup>. والفساد السياسي يُعرف بأنه ذلك السلوك القائم على التنصل

من الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامّة، في سبيل تحقيق مصلحة خاصة شخصية أو مرتبطة بالعائلة أو مكاسب خاصة، أو انتهاك القواعد الرسمية في سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة<sup>(٨)</sup>.

ويُعد الفساد السياسي مرادفًا للقوة التعسفيّة، بمعنى استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه منحت هذه القوة، والفساد يعني عدم أداء أو تجاهل الواجب السياسي، أي الواجب المفترض تأديته نحو الدولة، على الرغم من توافر القدرة، بتأثير دافع الحصول على مكسب شخصي. والفساد السياسي يعني استغلال الموظف العام منصبه، وانتهاكه واجبه، مقابل اعتبارات المصلحة الخاصّة. والفساد يعني تعسّف الموظف، أي الفرد الذي يملك صفة رسميّة بأيّ جهاز من أجهزة الدّولة، بالسلطة المرتبطة بالمنصب الذي يشغله، من أجل تحقيق دخل أكبر على حساب الجماهير. وتشكل المحاباة سمة مهمّة من سمات الحياة العامّة في الدول النامية، وواجبًا اجتماعيًا غير قابل للنقاش<sup>(٩)</sup>.

وبهذا يمكننا القول إن الفساد السياسي هو فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس الشعبية والمحلية المشتغلون بالعمل السياسي، أيًا كانت مواقعهم أو انتماؤاتهم السياسية، فقد يلجأ حكام الدول إلى تحصيل مبالغ من صادرات النفط أو السلع المهمة المصدرة لحسابهم الشخصي وتودع في حساباتهم داخل البلاد أو خارجها، وقد يلجأ بعض الحكام والسياسيين بمالهم من نفوذ إلى التريح من سلطاتهم بالدخول بأنفسهم أو عن طريق أبنائهم أو أقاربهم في مناقصات أو مزادات أو مقاولات أو توريدات تجارية دولية والحصول على عمولات ضخمة تودع في حساباتهم أو حسابات أقاربهم في البنوك الدولية خارج الحدود<sup>(١٠)</sup>. لقد كشفت بعض القضايا الدولية عن قيام بعض أبناء الحكام وكبار السياسيين بالاستيلاء على مقتنيات قصور الحكام السابقين وبعض الآثار ومقتنيات المتاحف وعرضها للبيع خارج البلاد، وتحقيق مبالغ طائلة غير مشروعة، ولعل من صور الفساد السياسي ما يقوم به بعض المرشحين لانتخابات الأحزاب والبرلمان وغيرها من رشوة الناخبين للفوز بأصواتهم أو استغلال مواقعهم السياسية في استخدام وسائل النقل الحكومية والموظفين والشركات التابعة لسلطاتهم في أعمال الدعاية الانتخابية وتقديم المكافآت والحوافز للموظفين والعاملين مقابل القيام بالدعاية والتصويت لصالح المسؤول السياسي والتنفيذي في نفس الوقت<sup>(١١)</sup>.

ونستطيع أن ندرك الكثير من نماذج وإشكال وألوان الفساد السياسي في المجتمعات العربية، أو في المجتمعات الفقيرة والنامية، وفي أنظمة الحكم الشمولية والدكتاتورية، وكذلك في الدول المتقدمة وأن كان بدرجة أقل وضوحًا. إذًا نستطيع أن نعرف الفساد السياسي بأنه ذلك الفساد الذي يقوم به كبار موظفي الدولة من أجل منافع شخصية، وحزبية، وفئوية، على حساب

المصلحة العامة للبلد. وكذلك يعد بيع المناصب العامة جوهر الفساد السياسي، وقد ارتبط - تاريخياً - الفساد السياسي بنظم الحكم المطلق، أو نظام الحزب الواحد، أو في الأنظمة التي تحدد فيها الانتخابات مستقبل النخب والأحزاب السياسية. وبهذا يتضمن الفساد السياسي المعاني الآتية:

- تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.
- القيام بأعمال معينة وسلوك معين والامتناع عن القيام بإعمال أخرى أو سلوك آخر.
- تحقيق منافع شخصية أو فئوية أو حزبية.
- أهذار المال العام وضعف المسؤولية المهنية والأخلاقية.

### ثالثاً: اتجاهات التنظير في دراسة الفساد

تختلف طبيعة التناول النظري لظاهرة الفساد باختلاف التوجهات النظرية والمواقف الأيديولوجية للباحثين، حتى أننا نجد تحليلات قد تصل على حد التناقض في تناولها لهذه الظاهرة، وقد شاعت هذه الظاهرة في المجتمعات العربية بدرجة كبيرة ومتفاوتة ما بين هذا البلد وذاك، وارتفعت في بلدان معينة وانخفضت في أخرى.

لقد كان المقريزي<sup>(١٢)</sup> أول من حلل الآثار الاقتصادية للفساد وذلك في مطلع القرن الخامس عشر، إذ كانت الدولة تؤدي دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، وقد عدّ المقريزي الفساد عاملاً من عوامل إحداث الأزمات الاقتصادية عن طريق ضلوع السلطة في ممارسة سياسات احتكارية استناداً إلى ما لديهم من مخزون الضرائب العينية وابتزاز أفراد الدولة للأموال العامة، ويرجع المقريزي أسباب الفساد إلى ثلاث عوامل رئيسية:

١. يتمثل العامل الأول بإسناد المناصب العامة بالرشوة لكل جاهل ومفسد وظالم وباغ، وهو في نظرة أصل الفساد.
٢. ويرجع العامل الثاني إلى غلاء قيمة إيجارات الأراضي؛ مما ضاعف من تكاليف الزراعة، فأدى إلى تعطيل الإنتاج الزراعي ثم قلته وشحته.
٣. إمّا العامل الثالث ويراه في كثرة النقود وتوفرها (نحاسية على حساب الدنانير والدراهم ذهبية وفضية على التوالي) بأيدي الناس ممّا أدى إلى تضخم وغلاء فاحش واختلال غير عادل بين الدخول والأثمان لعامة الشعب<sup>(١٣)</sup>.

لقد ذهب النظرية الوظيفية في علم الاجتماع إلى أن الفساد يقوم بدور وظيفي، فهو يمارس دوراً إيجابياً في تسير الأمور، وقد أوضح كولين ليز Colin Iley إنه من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة دائماً، فله دور إيجابي في القضاء على الروتين العقيم وتوفير الحوافز الشخصية القوية للبيروقراطية. و يذهب كارل فريدريك إلى أن للفساد دوراً إيجابياً في ظل شروط معينة فهو يخفف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية إضافية، ولا بد من أن ندرك أن



وظيفة الفساد لها السمات الآتية (جعل الجهاز الحكومي غير الصالح للعمل صالحًا للعمل، وتخفيف حدة التوترات؛ لأنه عامل حاسم في حسم الصراع، وكذلك يساعد الفساد رجال السياسة في أن يعدلوا بطريقة رسمية الأبنية الصارمة. والفساد في إطار الرؤية الوظيفية قد يكون بديلاً للعنف فهو يمكن أن يسهم في حل الصراعات الاجتماعية بالوسائل السلمية، ولذلك فإن الفساد يقوم بحماية النظام السياسي الذي يظهر فيه وتجنب ويلات الانقلابات والأزمات، إذ إن الفساد في هذه الحالة يخلق شرائح طبقية من المستفيدين تعمل على حماية النظام الفاسد. ومن جانب آخر هناك رؤية تقليدية تنسب الفساد إلى عوامل أخلاقية ودينية وشخصية، والفساد من وجهة النظر هذه هو ناتج لتصدع أخلاق المجتمع أو تشوه الإيمان الديني أو الحماسي العقيدي الإيديولوجي والسياسي<sup>(٤)</sup>. وظهرت تفسيرات للفساد تتجاوز هذه النظرة التقليدية وتربط الفساد بالسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي ظهرت فيه، فالفساد هو نتاج للعلاقات الإنتاجية الاستغلالية التي تنتج مصالح متناقضة بين الصفوة والجمهور، وقد ظهرت رؤيتان للفساد في هذا الإطار:

**الرؤية الأولى:** تنسب الفساد إلى الديكتاتورية، فأكثر النظم إفراراً للفساد هو النظام الديكتاتوري الأبوي الذي يتركز في شخصية حاكم مستبد مستنير يحوز السلطة ويجهض المشاركة الشعبية ويحكم على الجماهير بالعزلة والسلبية، والفساد مرهون بالتحول إلى الديمقراطية والتسريع بالتحول الديمقراطي الذي يضمن مشاركة الشعب وحقه في الممارسة والمساءلة وحق الناس في الادعاء أمام الجهات القضائية والرقابية. وتؤكد هذه الرؤية أن الفساد الإداري هو نتاج للفساد الاقتصادي؛ ذلك لأن السياسة هي التعبير الأكثر تركيزاً عن الاقتصاد وتتمتع بالأولوية، وهذا القول في أوله يفسر السياسة، وفي ثانيه يوضح دورها؛ لأن العلاقات الاقتصادية تنعكس مباشرة على الصعيد الاقتصادي، فلكل أساس اقتصادي داخل كل تكوين اجتماعي اقتصادي منظّماته السياسية الملائمة، وهذا يساعد في فهم تغاير الفساد شكلاً ومضموناً بين تكوين إقطاعي وآخر رأسمالي. وإذا كان ثمة فساد اقتصادي مرتبط بتناقض العلاقات الإنتاجية فلا بد من أن تنعكس من خلال مؤسسات سياسية تحمل نفس الفساد وتنظيمات إدارية تحقق وظائف وغايات الفساد الاقتصادي والسياسي. بمعنى أن الفساد نتيجة تخلقها أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ومن ثم فإن دراسته تتطلب دراسة طبيعة المصالح التي يمثلها النظام السياسي وشكل النخبة الحاكمة ومصالحها<sup>(٥)</sup>.

**أما الرؤية الثانية:** فتنسب الفساد إلى علاقات التبعية والأنشطة الطفيلية السائدة في نظام رأسمالي تابع يرتبط بالسوق الرأسمالية العالمية، وترى أن الفساد جزء أصيل من الحضارة الغربية المعاصرة ومن اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية، فالنظام الغربي هو نظام للتنافس الحر من أجل المصلحة الفردية، وبهذا فإن طريقة الحياة وأسلوب الحياة المادي النفعي ليس إلا سعيًا

للحصول على المال بدون أن يحكم ذلك أي قيم، وأول ما يلفت النظر أنّ النظام الغربي الذي نسير على خطاه الآن يحقق درجة أعلى من الفساد في دول العالم الثالث، حيث الأوضاع المتزدية والقروض والمنح والنشاط الاقتصادي الموجه إلى الخارج وإلى مصالح الغرب، فهذه العوامل تجعل السوق الحرة في دول العالم الثالث سوقاً بلا ضوابط. وفي هذا الإطار يمكن تناول العلاقة بين فساد القطاع الخاص وفساد الحكومة، فالحكومة تتحكم في القوانين والإجراءات التي تمنح للقطاع الخاص أو تمنعها عنه الحكومة، والحكومة هي التي تمنح التراخيص وتفرض الضرائب والرسوم الجمركية، وتنظم الأسعار وغيرها من التسهيلات، في حين يمتلك القطاع الخاص المال ويستطيع شراء القرارات الحكومية، بل وشراء القوانين أحياناً، وبعبارة أخرى يتحكم القطاع الخاص في أجزاء من النشاط الاقتصادي يمكن أن تكون موضوعاً للفساد من وجهة نظر السلطة، ومن هنا ينشأ حلف فساد بين قيادات الحكومة من جهة، وأقطاب القطاع الخاص من جهة أخرى، وما يدفعه القطاع الخاص من عمولة أو رشوة إلى أهل الحكومة يذهب -بشكل أو بآخر- إلى مستهلكيه، وبالتالي يمكن أن يعد الدخل الفسادي المتولد في هذا الاتجاه المقدم من رجال أعمال القطاع الخاص لأهل الحكومة بمثابة عائد ضريبية أو رشوة من نوع خاص، ومن الطبيعي أن يحاول كل جانب تعظيم نصيبه من هذا العائد، ومن هنا يتولد صراع سلاح رجال السلطة فيه نزع الحقوق والامتيازات ومنحها إلى مزايدين آخرين، وسلاح القطاع الخاص التهديد بمساعدة المنافسين والساعين نحو السلطة<sup>(١٦)</sup>. في هذه الحالات تكون مواجهة الفساد وتجفيف منابعه بالتحويل إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وطني مرماه الأساس تنمية المجتمع وذلك عن طريق تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ومحاربة الاحتكار والتضخم والفساد وإبعاد المفسدين ومحاسبتهم بسياسات مالية واقتصادية واجتماعية عادلة.

ويمكن للباحث أن يضيف رؤية ثالثة لتفسير الفساد وهي الرؤية الخلدونية، فقد ربط ابن خلدون في مقدمته بين الترف والفساد والاستبداد وأشار إلى العلاقة التفاعلية بينهما، فإنّ مع دخول الدولة في مرحلة الحضارة، وزيادة الترف والإسراف فيه، تزداد نفقات الحاكم لإسرافه الشديد في إنفاق المال على نفسه وعلى المحيطين به، وهذا يجعله يشعر بالضائقة المالية، فيحاول الخروج منها بزيادة الضرائب التي يفرضها على التجار والزراع وغيرهم من باقي طوائف الشعب، وعندما لا يكفي هذا نفقاته المتزايدة يتدخل في التجارة، وهنا يتحدث ابن خلدون عن تجارة السلطان، وكيف أنها مضرّة بالرعايا مفسدة للجباية، ثم يلجأ الحاكم إلى المصادرات والاعتداء على أموال الأفراد ونهبها، وما يتبع ذلك من السخرة والتسلط على أعمال الناس وأموالهم بشتى الوسائل غير المشروعة. وأخيراً يدخل إلى صميم البحث الأخلاقي من انتشار المذلة والنفاق والتحلل والاضطراب والمجاعات واختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي، حيث تتكدس الثروة والترف والفساد في ناحية، والنفاق والمذلة والتحايل من ناحية أخرى<sup>(١٧)</sup>.

## رابعاً: مظاهر الفساد وانعكاسه على الأداء السياسي

بالرغم من التسليم بعموميّة الفساد وعدم ارتباطه بنظام سياسي معيّن، إلا إنّه يمكن القول إنّ الفساد السياسيّ في المجتمع العربيّ له خصوصية معينة، لأنّه أضحى قيمة في حدّ ذاته، ولايستطيع الذين يحاولون جاهدين التمسك بقيمهم الأخلاقية التي تدين الفساد والمفسدين الصمود طويلاً أمام الضغوط والأعباء المجتمعية التي تمثل المناخ العام الملائم لانتشار الفساد في المجتمعات العربيّة، فنّمة مساحة من الحرية الواسعة التي يتحرّك بها المسؤولون على المستوى العالي في الدولة تيسر لهم سبل الفساد المتعددة والمتنوعة. وعلى الرغم من أنّ ظاهرة الفساد تشهدها بلدان العالم المتقدم والنامي كافة، إلا أنّ الأمر الذي لا خلاف فيه، هو أنّ هذه البلدان لا تحوي المعدلات من الفساد نفسها، وحتى بلدان العالم الثالث تختلف فيما بينها - أيضاً- في درجة انتشار الفساد ومظاهره أو أشكاله الرئيسة، وفي الآثار المترتبة عليه أيضاً. ومن أهمّ صور الفساد السياسي هو الآتي:

١. الرشوة: وهي من أكثر مظاهر الفساد انتشاراً في المجتمعات وأكثرها أهميّة وأقدمها، فقد عرفها البابليّون وأوردوا ذكرها في شريعة حمورابي، وكذلك عرفها الآشوريّون، وذكرت أيضاً في القانون الرومانيّ. وتشمل الرشوة موظفي الحكومة ذوي المراكز الصغيرة، أي: صغار الموظفين الذين يكونون على اتصال منتظم بالمواطنين، وكذلك تشمل الموظفين ذات الدرجات الخاصة. وفي الشريعة الإسلامية فتعد جريمة الرشوة من جرائم التعازير، حيث ورد ذكرها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية ١٨٨). وتنتشر الرشوة في القطاع العام والخاص، وتؤدي إلى الإضرار بهيبة المؤسسة أولاً، والموظف ثانياً والتقليل من احترامه أمام المواطنين، وتؤدي -شأنها شأن بقية مظاهر الفساد السياسي- إلى الإضرار بالقيم الاجتماعية، وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامّة.

٢. الوساطة: ويرجع انتشار هذا المظهر من مظاهر الفساد السياسي إلى ما تتمتع به المجتمعات العربية من روابط عائلية قويّة، فالموظف العامّ تقع عليه ضغوط مكثفة تدفعه إلى ذلك السلوك، إذ تتطلب روابط الدم وصلات القرابة وعلاقات الجيرة والصدقة مثل هذا السلوك، أي الوساطة، بل وتشجعه، ومن ثمّ فإنّ إحساس الموظف بالالتزام تجاه جماعته التي ينتمي إليها كالأُسرة أو جماعات القرابة والأصدقاء وما على ذلك يدفعه إلى منح تفضيلاته النسبية لمواطن دون آخر، وتمييزه مواطن على آخر في العمل.

٣. المحسوبية: بمعنى التعيين في الوظائف على أساس معيار غير معيار الكفاءة، فلا يكون التخصص أو الكفاءة الفنيّة أو المهنيّة هي الاعتبارات الأكثر أهمية في تقييم المتقدمين للوظائف. ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامّة بأشخاص غير مؤهلين،

مما يؤثر في انخفاض كفاءة مؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج، وهذا ما دفع بعض الدول إلى منع المحسوبة ووسائلها المختلفة من خلال مواد قانونية وردت في تشريعاتها الخاصة عند التعيين في الوظائف الحكومية وغيرها.

وكذلك تعدّ المحسوبة من أكثر أشكال الفساد شيوعاً، وهي طلب العون والمساعدة في إنجاز شيء يقوم به إنسان ذو نفوذ لدى من بيده قرار العون والمساعدة على تحقيق المطلوب لإنسان لا يستطيع أن يحقق مطلبه بجهوده الذاتية، وتتمثل في قيام العديد من المسؤولين وأصحاب المناصب العليا بمحاباة الأقارب والأصدقاء والمعارف بتعيينهم في الوظائف الحكومية، أو بتقديم خدمات وامتيازات لهم، ويعدّ هذا النوع من الفساد محل جدل بين الثقافات المختلفة، إذ يعد هذا النشاط فساداً في بعض المجتمعات، في حين ترى مجتمعات أخرى أنّه لا يتنافى مع القانون أو الأخلاق والأعراف<sup>(١٨)</sup>.

٤. **الاختلاس:** وهو الذي يمارسه موظفو الدولة، ولا سيما أصحاب الدرجات الخاصة الذين لديهم معلومات وميزانيات كافية بسلطات مطلقة، ويُمارس الاختلاس بإفشاء المعلومات الخاصة بالمناقصات أو المزادات، أو إتلاف مواد وأثاث غير قابلة للتلف، ولكن الغاية منها بيعها أو استعمالها الخاص من هذا الموظف أو ذاك.

٥. **التزوير:** يعدّ التزوير أحد صور الفساد السياسي التي ظهرت بدرجة كبيرة في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي، ويشمل تزوير الوثائق والمستندات والشهادات الدراسية. والتزوير بالمعنى العام هو تغيير الحقائق والتلاعب بها بإعطاء أمر لمن لا يستحقه. وهذه تساوي في الجرم والعقاب جريمة الرشوة. وأنها محرمة شرعاً وعقلاً ونظاماً<sup>(١٩)</sup>، فقد أمر المولى - سبحانه وتعالى - عباده المؤمنين بأن يجتنبوا قول الزور، فقال الله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرُّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (سورة الحج، الآية ٣٠)

٦. **استغلال النفوذ:** يعدّ استغلال النفوذ من أكثر صور الفساد السياسي انتشاراً في المجتمعات العربية وغير العربية على حدّ سواء، فوجود السلطة المطلقة وغياب الرقابة يجعل من السلطة التنفيذية بخدمة مجموعة محددة من المجتمع.

ويمكن أن نضيف بعض من مظاهر الفساد التي لمسها الباحث في مجتمعه العراقي لا تقل أهمية، بل تزيد عن تلك المظاهر مثل تبديد المال العام وعقد الصفقات المشبوهة، بما يترتب عليها من استيراد سلع فاسدة أو منتهية الصلاحية، أو استيراد سلع وبضائع من منشأ غير المتفق عليه بأسعار تفوق الأسعار الحقيقية لقيمة العقد، فضلاً عن تهريب الأموال للدول المجاورة، وغيرها كثير من مظاهر الفساد التي انتشرت بكثرة في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، وكلّها جرائم يرتكبها كبار الموظفين وليس صغارهم، فضلاً عن بعض كبار المسؤولين والساسة ممن يستغلون وظائفهم ونفوذهم في تحقيق مكاسب خاصة.

ومظاهر الفساد لا تقف عند حدّ الممارسات الفاسدة للطبقة الحاكمة، بل تتجاوز ذلك إلى التحالفات الفاسدة، أو ما يُسمّى بلعبة المصالح، أو شبكة المصالح المشبوهة للنخبة الحاكمة، والفئات أو الشرائح الطفيلية التي تمارس الفساد وتلجأ إلى استمالة أصحاب النفوذ السياسي من خلال اللجوء إلى أعمال فاسدة، كالرشوة والعمولات والمزايا المختلفة سواء كانت مادية أو عينية أو من اللجوء إلى أساليب الفساد بغية الحصول على تأثير سياسي مباشر يتمثل في عضوية البرلمان أو تأثير سياسي غير مباشر كالحيلولة دون إصدار تشريعات معينة أو تأخيرها أطول فترة ممكنة. والسلوك المنحرف للنخبة الحاكمة يعطي القدوة الانحرافية للصغار، أي عندما تمارس النخبة الحاكمة الفساد عن طريق استغلال نفوذها فإن فرص فساد العامة من الشرائح الدنيا والمتوسطة تتزايد، والفساد يستشري في المجتمع عندما لا يثق الشعب بالنخبة الحاكمة التي لا تعمل على تحقيق المصلحة العامة، وتعمل على سلب ونهب ثروات الشعب<sup>(٢٠)</sup>، وهنا ينبغي على الباحثين والدارسين في موضوع الفساد أن يضعوا في الاعتبار أن هناك (فساد الكبار)، و(فساد الصغار)، و (عمولات للكبار)، و (عمولات للصغار)، وأن الفساد على مستوى الطبقات الدنيا والوسطى في المجتمع هو رد فعل لفساد الصفوة الحاكمة، بمعنى أنه كلما زاد الفساد في البناء الفوقي، زاد كذلك في المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى في المجتمع.

#### خامساً: عوامل نشوء الفساد

يعدّ النظام السياسي هو المسؤول الأول عن انتشار ظاهرة الفساد، وذلك بسبب غياب الحكم الصالح والراشد، وضعف الأداء الحكومي وتواطئه مع بعض الأطراف، وغض الطرف عن المتسببين بانتشار الفساد، وكل ذلك ينعكس بالسلب على المجتمع، لأن الفساد سوف يسود في المجتمع ويصبح له ما يبرره، بسبب تراخي النظام السياسي في معالجة هذه الظاهرة. وهنا يرى الباحث أنّ أهمّ عوامل نشوء ظاهرة الفساد السياسي هو ما يتمثل في الآليات الآتية:

#### ١. الاستبداد السياسي

في ظلّ النظم السياسية التي تعتمد تسلط الحاكم المستبد ينتشر الفساد كثيراً، سواء في قمة الهرم (الفساد الذي ينتشر بين النخبة الحاكمة)، أو في القاعدة (الفساد الذي ينتشر بين الموظفين)، ويكون هذا النظام هو الحامي والمتستر على مرتكبي جرائم الفساد، إمّا لكون مرتكبيها ينتمون إلى الحزب الحاكم نفسه، أو بسبب صلاتهم القربى من السلطات التنفيذية. وغالباً ما تعتمد النظم السياسية المتسلطة على كوادِر وفئات من الموظفين الموالين لهذا النظام، ويكون هذا الدعم ذات منافع متبادلة بين النظام وهذه الكوادِر، فالنظام يستطيع أن يضرب بهؤلاء أصوات المعارضة عن طريق الدعم والولاء الذي تقدمه هذه الكوادِر، واستمرار سيطرة الحزب الواحد، وهذه الكوادِر تستطيع كسب الكثير من المنافع الشخصية بالمخالفات القانونية

والدستورية، التي يغض الطرف عنها هذا النظام. وبالتالي يكون هناك مزيد من الفساد ومزيد من القهر والتسلط.

ويمكن أن نلاحظ أن العلاقة بين الاستبداد والفساد علاقة دائرية، فالاستبداد يؤدي إلى الفساد والفساد يدفع إلى الاستبداد، فمن أيهما بدأنا يمكن أن نصل للآخر، فإذا ابتدئ بالفساد دُعي الاستبداد ليحميه، وإذا بُدئ بالاستبداد استُدعي الفساد ليبيّنه. وبعد الفساد من الأدوات المهمة في تدعيم الخلل والاستبداد في علاقة الحاكم بالمحكوم، إذ يعمل علي ترسيخ الاستبداد واتساع رقعته، وقد يمثل بديلاً عن العنف في مرحلة متقدّمة، فيقوم الحاكم بإحاطة نفسه بشبكة من الفساد تربط الأفراد الذين تجمعهم مصلحة واحدة، وهي الإبقاء علي الحاكم في منصبه أطول مدّة ممكنة، لأنهم يستفيدون من وجوده في تضخيم ثرواتهم المختلفة بالعديد من السبل غير المشروعة التي يغض الحاكم عينيه عنها، بل ويمنحهم الحصانة التي تجعلهم فوق القانون ما داموا يدافعون عنه، ويمنحوه ولاءهم وتأييدهم، ويؤدّي ضعف المعارضة وهشاشتها دورا مهما في زيادة الخلل في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهذا الضعف يعود إلى عدم قدرة المعارضة علي تشكيل بديل سياسي حقيقي، وعجزها عن تولي دفة الحكم ومن ثم فهي تُرسخ الاستبداد وتدعمه وقد يرجع ضعف المعارضة من ناحية أخرى إلى ضغط الحاكم على المعارضة وشل حركتها وحبس رموزها والتهديد بالحبس وصولا إلى التصفية الجسدية. والأخطر من هذا أن تكون المعارضة متورطة مع النظم القائمة فيتم احتواؤها من جانب الحاكم بحصولها علي العديد من الامتيازات السياسية والاقتصادية الأمر الذي يجعلها تفضل الإبقاء علي الوضع القائم؛ لأنها مستفيدة منه ومن ثم تصبح المعارضة واجهة شكلية مفرغة من محتواها مجرد ديكور، وهو ما يصب في النهاية في ترسيخ الاستبداد وتعميق جذوره.

ومن جهة أخرى تؤدّي البيئة السياسية دورًا مهمًا في تقديم فرص أو طرح قيود؛ لانتشار الفساد، وهذا يتوقف على طبيعة النظام السياسي الموجود في الدولة، وهل هو نظام ديمقراطي يسمح بالتعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة نزيهة تقف فيها المعارضة في وجه الحكومة في وضع متساو؟ أم هل نجد نظام سلطوي استبدادي يتلاعب بالانتخابات ولا يسمح بتداول السلطة وهذا يكرّس الفساد ويتيح أمامه الفرص للنمو والازدهار. وتنتصف الدول الأكثر فسادًا بنظامها السياسي السلطوي أو التعدد الحزبي الليبرالي القصير أو الانتقالي والتعدد العرقي المقترن بحروب وتوترات أهلية أو المتجانس نسبياً، وانعدام الاستقرار السياسي<sup>(٢١)</sup>.

## ٢. الأزمات السياسية

تعد الأزمات السياسية أحد أهم آليات انتشار الفساد السياسي بسبب ما تحدثه من هلع وصدمة وضيق في الوقت أمام متخذي القرار، وضرورة اتخاذ القرارات بالسرعة الممكنة في ظل هكذا ظروف، وهذا دائماً ما يتسبب في إهدار المال العام، وتعيين أشخاص في أماكن لا يستحقونها سواء بتأثير هذه الظروف الضاغطة، أو لضرب بقية الأحزاب أو رجال المعارضة، واستغلال ظروف الأزمات السياسية للتصفيات السياسية وللمنافع الشخصية، مع الأخذ بالاعتبار أن في ظل ظروف الأزمات السياسية تخصص ميزانية معينة تقطع من الميزانية المخصصة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية، لأن بطبيعة الحال لا توجد ميزانية مخصصة للأزمات أو لحالات الطارئ في أغلب البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث، وأحياناً حتى المتقدم، فقليلة هي البلدان التي تخصص ميزانية خاصة لظروف الطوارئ أو الأزمات ومنها الأزمات السياسية، مما يتسبب بانتشار الفساد والتلاعب بصرف هذه الميزانية، وتتسبب بوقوع جرائم الاختلاس والرشوة والنصب والاحتيال.

ويلاحظ أن عدم الاستقرار السياسي في بعض المجتمعات النامية كثيراً ما يحفز على استغلال السياسيين لمواقعهم، فيؤثرون من يحيطون بهم وينتفعون من النفوذ الذي يتمتعون به والجاه الذي تحاط به وظائفهم، ويجنون الكثير من الأموال التي تقطع من أرزاق شعوبهم، فيمدون أيديهم إلى المال العام ويستولون بنفوذهم على أراضي الدولة وممتلكاتها. ومن جهة أخرى تسهم جماعات الضغط والتأثير في انتشار بعض الممارسات الفاسدة في سعيها لتحقيق مصالحها، والضغط من أجل تحقيقها، والتي يطلق عليها مفهوم اللوبي وهم جماعات من الأفراد المنتمين للاتحادات والمنظمات، والذين يبذلون جهوداً تهدف إلى التأثير على أعضاء السلطة التشريعية لجعلهم يصوتون لصالح بعض المشروعات القانونية أو بعض السياسات أو يعارضونها، تبعاً لمصالحهم، ومصالح الفئات التي يمثلونها دون اعتبار للمصلحة العامة.

## ٣. المحاصصة الطائفية

تنتشر المحاصصة الطائفية في كثير من بلدان العالم الثالث، وفي البلدان المتعددة الطوائف والإثنيات والقوميات باسم الديمقراطية التوافقية التي تقوم على أساس هذه المحاصصة، ولا سيما عندما تتعدد الأحزاب وتكثر، فما بها من فساد يكاد يضاها الفساد الموجود تحت حكم الحزب الواحد. وفي ظل هذه المحاصصة يكون الولاء للطائفة أو للحزب مقدم على الولاء للوطن، وبهذا سوف تضحي الديمقراطية التوافقية بمبدأ المواطنة لحساب مبدأ المكون العرقي والطائفي، ولا يتجاوز دور الحكومة وفق مبدأ التوافق دور الوسيط، ونتيجة لهذا تتعدد مراكز اتخاذ القرار السياسي وتكثر جرائم الفساد السياسي المتمثلة بالاختلاس والتزوير والمحسوبية وغيرها، ولا يصلح مثل هكذا نوع من الديمقراطية للظروف التي تتطلب مزيداً من السلطة

والقرارات الرشيدة القادرة على مواجهة المشكلات بسرعة وحسم، ذلك لأنّ القرارات السياسية تحتاج إلى إجماع ممثلي الطوائف السياسية في السلطة التنفيذية على مواقف ووجهات نظر موحدة، وهذا ما يصعب تأمينه باستمرار، فحق الاعتراض والحاجة إلى توافق الآراء قد يؤدي إلى الوصول إلى طريق مسدود، ومما يضاعف من تعقيد الأمور عدم وجود شخصيات تتميز بالاعتدال السياسي، أو أن الأصوات المعتدلة تكون غير مسموعة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق قدر من التعاون بينها يترجم من خلال الخطوات التنفيذية للسلطة كثرة لهذا التعاون.

وتظهر علاقة المحاصصة الطائفية بالفساد السياسي من خلال توزيع المراكز والأدوار القيادية في المجتمع على فئات محددة ليس على أساس الكفاءة والجدارة الإدارية والمهنية، بل على أساس الانتماء الطائفي والعرقي، ومثل هذا الأمر يؤدي إلى احتكار سلطة اتخاذ القرار وموارد الدولة بيد فئات محددة بعيداً عن مبدأ العدالة الاجتماعية بوصفها مجالاً من مجالات وظيفة الدولة الحديثة، وبالتالي تصبح الطائفية سوقاً سوداء للتداول والتنافس على السلطة، واحتكار المنافع المادية للمصالح الشخصية بعيداً عن المصالح العامة للوطن، وتجعل من مؤسسات الدولة ساحة للصراع السياسي بين الأحزاب الطائفية من أجل الحصول على المنافع الاقتصادية لكل طائفة على حدة. وهنا يرى الباحث أن الديمقراطية التوافقية القائمة على المحاصصة الطائفية هي من أسوأ أنواع الديمقراطيات، ولا سيما في البلدان التي كانت تعيش هامشاً من الحرية لسنوات عديدة، وتعرضت إلى عمليات تغيير سريعة، فإنها ستكون ساحة مفتوحة للفساد السياسي يتبارى فيها قادة الكتل السياسية.

#### ٤. التمويل السياسي

في كثير من الأحيان وفي الأوقات الانتخابات والمؤتمرات الحزبية، وفي ظل التنافس القائم بين السياسيين، ولا سيما رجال السلطة، وتحت ظروف معينه كأن تكون نقصاً في تمويل بعض الأحزاب، أو تأخر التمويل عليها، فإن الفساد هنا يصبح أحد أهم مظاهر التمويل، وبما أن التمويل السياسي والفساد أمران منفصلان من حيث المبدأ، ولكن عندما يختلط الأمران معاً فإن الفساد يبرز حتماً. وإجمالاً، فالفساد في التمويل السياسي يتمثل بإساءة استعمال الأموال في النشاط السياسي، وذلك بواسطة الأحزاب أو بعض المسؤولين فيها أو المنتسبين إليها، أو المرشحين للبرلمان أو المجالس المحلية، وذلك لمصلحة أي من هؤلاء، وبذلك يصبح التمويل أحد أهم عوامل نشوء الفساد السياسي. وهناك الكثير من المظاهر والنشاطات التي تدل على إساءة استخدام المال العام في المجال السياسي، ومنها على سبيل المثال: الإنفاق غير المشروع المتمثل بشراء الأصوات، وتقديم الهدايا والمعونات التي لا تظهر إلا في وقت الانتخابات وتختفي مظاهر هذا الإنفاق بعد الفوز بالانتخابات، وهذه الظاهرة تكاد تكون متواجدة في أغلب البلدان العربية ذات الديمقراطيات التوافقية أو الناشئة، أو في بلدان العالم الثالث بعامة، ويمكن الإشارة



هنا إلى مصادر التمويل غير المعروفة، التي تظهر في أثناء الحملات الانتخابية لدعم حزب معين أو فئة معينة، وغالبا ما يكون مصدر هذا التمويل خارجيا، أو من تجار أو أصحاب رؤوس أموال مقيمين خارج البلاد. والأهم من هذا كله هو استعمال سلطة المسؤول لتمويل حملته الانتخابية من المال العام.

#### سادسًا: التداعيات المترتبة على الفساد

تتفق الكتابات المهمة بدراسة الفساد على أن التداعيات أو الآثار المترتبة على الفساد ونتائج تفوق بكثير ذلك الاهتمام الذي نالته تلك الظاهرة من الاقتصاديين وعلماء السياسة أو علماء الاجتماع أو علماء الأنثروبولوجيا، وإذا كان من تناول ظاهرة الفساد قد اختلفوا في تعريفها وفي المداخل النظرية التي درسوها من خلالها، فإنهم قد اختلفوا -أيضًا- في تحديد الآثار المترتبة عليها من حيث كونها آثارا سلبية أو إيجابية. فقد رأيت بعض المدارس الفكرية أن الفساد يمكن أن يحقق مرامي مفيدة للمجتمع، في حين رأى آخرون أنه آفة اجتماعية تمثل دائما خرقًا للثقة العامة في النظام، ومن ثم لا ينبغي التسامح معه أبدًا. وترى فئة ثالثة أن الفساد ينبغي النظر إليه وتحليله في سياقه الاجتماعي، الذي تتحدد -منه- آثاره إن كانت ايجابية أو سلبية.

أ. الآثار السلبية للفساد: تنعكس الآثار السلبية للفساد على قطاعات المجتمع كلها، وتتمثل بآثار خطيرة في الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مما تكلف المجتمع الكثير من الخسائر ومنها ما يأتي:

#### • الكلفة الاجتماعية

يترتب على انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات نتائج اجتماعية خطيرة تظهر بشكل ممارسات في الحياة اليومية لأبناء المجتمع، ويؤدي الفساد إلى زيادة حدة الصراعات الاجتماعية ولا سيما الطبقيّة، وانتشار القيم المادية الفاسدة، والمصلحية، غير القيم الإنسانية الأصيلة المتوارثة عن تراثنا العربي، والمتناقلة عبر التنشئة الاجتماعية السليمة. ويؤدي الفساد إلى انتشار بيئة اجتماعية غير صحية تحثّ على قيم ماديّة وغير مشروعة، بعيدة عن الكفاءة والنزاهة والمساواة. ويؤدي الفساد -أيضا- إلى إعادة تشكيل التراتب الطبقي في المجتمع، وتصعد طبقات طفيلية مصلحية سلم الهرم الاجتماعي بفضل صفقات وعمليات مشبوهة غير قانونية، في ظل ظروف استثنائية، وتبني لها وجاهه، بعدما كانت في ظروف طبيعية لا تشكل شيء يذكر في المجتمع.

وفي ظل هذه الآثار السلبية للفساد على المجتمع تتعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتصبح هناك طبقتان هما طبقة عليا وطبقة دنيا، ولا يكون أي وجود لطبقة وسطى في المجتمع، تعدّ هي عصب الحياة في ظل الظروف الطبيعية وعدم وجود الفساد، مما يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء، وزيادة حدة الصراعات الاجتماعية، وتفكك النسيج الاجتماعي. فضلا عن هذا يؤدي

الفساد - على مستوى أبناء المجتمع - إلى انتشار حالة الخوف والتذمر وشيوع القلق في نفوس أبناء المجتمع. مما يزيد من خطورة الكلفة الاجتماعية للفساد عندما ينكر المسؤولون في الدولة وجود الفساد، أو التقليل من حجمه؛ للتأثير على الرأي العام، مما ينعكس بالسلب على أبناء المجتمع؛ إذ سيفقدون الثقة بقادتهم السياسيين، وينعدم لديهم الشعور بالأمل في وجود أي إصلاح.

#### • الكلفة السياسية

إذا كانت الأنظمة السياسية الفاسدة تخلق الظروف الملائمة لظهور حالات الفساد وتجذره في المجتمع، فإن تنامي ظاهرة الفساد الإداري وامتداده في مختلف مفاصل المؤسسات الإدارية للدولة سيترك - بلا شك - نتائج مؤثرة في الاستقرار السياسي للدولة، وفي نجاح الدولة في تطبيق سياساتها الاقتصادية، وفرض الأمن والنظام على أنحاء المجتمع كافة. وإذا علمنا أن المجتمعات لا يمكن أن تتطور وتتقدم بدون توفر بيئات سياسية صحية شفافة ونزيهة، فإن كلفة كبيرة يتحملها المجتمع في هذا الجانب السياسي من جراء الممارسات الإدارية الفاسدة وغير المشروعة وغير القانونية<sup>(٢٢)</sup>، وتتمثل أبرز النتائج السياسية للفساد في التسبب بإضعاف الدولة وهبتها، ولا سيما عندما تنهوى أنظمة الرقابة والمتابعة على أداء المؤسسات الإدارية الحكومية، وينتشر جو الفساد في مختلف مفاصل الحكومة، إذ يمكن الحكم على مدى قوة الدولة أو ضعفها من الغموض أو الشفافية في معاملات الدولة الاقتصادية أولاً، ومن مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات ثانياً، و من قصور أجهزة الرقابة القانونية أو فاعليتها ثالثاً<sup>(٢٣)</sup>.

ويؤثر الفساد أيضاً في الاستقرار السياسي للمجتمعات، فالمجتمع الذي ينتشر في دخله الفساد لا يكون مجتمعاً متجانساً يتسم بالولاء الواحد والانتماء المشترك، وإنما يكون مجتمعاً منقسماً إلى عدد من الجماعات غير المتجانسة ذات الولاءات المتضاربة بما يعني وجود أزمة تكامل سياسي وما يتبعها من صراعات اجتماعية، فتصبح كل جماعة أشبه بالكيان المنعزل عن غيره، ولكل جماعة معاييرها الخاصة، ويترتب على كل ذلك تهديد الاستقرار السياسي وظهور مؤشرات العنف السياسي<sup>(٢٤)</sup>. وتتفق كتابات عديدة على أن الفساد قد يتسبب في تقويض شرعية النظام الحاكم أو اهتزازه، فيؤدي إلى إضعاف ثقة المواطنين في حكاهم وفي ممثليهم من النواب الذين انتخبوهم لكي ينوبوا عنهم<sup>(٢٥)</sup>. فضلاً عن هذا فإن انتشار الفساد الإداري لا يؤدي إلى إضعاف موقف الدولة في الداخل فقط، بل يضعف موقفها الخارجي أيضاً، ويؤدي إلى الإساءة إلى سمعتها وانخفاض مكانتها بين دول العالم، وعدم تعاون مؤسسات المجتمع الدولي مثل البنك الدولي أو المنظمات الدولية الأخرى في حال حاجتها إلى مساعدات مادية أو فنية أو علمية. فضلاً عن ذلك فإن المؤسسات الإدارية والحكومية تقع تحت طائلة التخريب، نتيجة لوجود نسبة كبيرة من الموظفين والمسؤولين الفاسدين الذي يعملون على استغلال الصلاحيات الإدارية

المتاحة لهم، لتحقيق المنافع الشخصية غير المشروعة. فإذا علمنا أن الدول النامية والدول المتقدمة يرتبط تطورها وتقدمها بوجود منظمات ومؤسسات متطورة فاعلة وكفوءة، تقع ضمن إطارها ممارسات إدارية عادلة وشفافة لغرض الارتقاء بالعمل المؤسسي والإداري، وبالتالي ينعكس ذلك على تطور المجتمع. لذلك فإن كلفة كبيرة وآثاراً سلبية تتحملها مؤسسات الدولة المختلفة جراء انتشار ظاهرة الفساد الإداري في مفاصلها<sup>(٢٦)</sup>. ونتيجة لهذا تسيطر نخبة سياسية فاسدة على مؤسسات الدولة كافة، وتديرها لصالح منافعها الشخصية، وبالتالي مزيد من تراكم المال والسلطة بيد فئة طفيلية صغيرة، مع مزيد من الفقر والتخلف والبطالة.

#### • الكلفة الاقتصادية

تعد الكلفة الاقتصادية للفساد هي الأكثر وضوحاً، والأسرع تأثيراً في المجتمع، فالفساد سوف يكلف المجتمع أموالاً كثيرة، فضلاً عن صرف أموال أخرى من أجل السيطرة عليه والحد منه أو لمعالجته، وذلك بإنشاء مؤسسات مستقلة وتعيين أفراد، يكون المجتمع في حالته الطبيعية في غنى عنها، أو سوف تكون أقل تمثيلاً وتأثيراً في ميزانية الدولة.

ويترك الفساد آثاراً سلبية وخطيرة على عملية التنمية، وعلى شرعية النظام الحاكم، ومحصلة لتأثير الفساد على كل من شرعية النظام الحاكم وعلى الاستقرار السياسي للمجتمع، يأتي تأثيره السلبي على عملية التنمية، فحينما تهتز شرعية النظام ويهتز الاستقرار السياسي للمجتمع ويتهدد التكامل السياسي داخل المجتمع وتظهر مؤشرات العنف والصراعات الاجتماعية، من شأن كل ذلك أن يعمل كمعوقات لعملية التنمية، ويعمل الفساد أيضاً كمعوق لعملية التنمية، فيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ويؤثر في الدخل القومي، حينما تحاول بعض الأنظمة الحاكمة الفاسدة تشويه السياسات الاقتصادية من أجل تمرير حصص كبيرة من موارد بلدانهم لتحقيق مكاسب خاصة بهم على حساب بقية أفراد المجتمع، أي تصبح السياسة الاقتصادية هنا بمثابة الأداة التي يعيد عن طريقها الحكام الفاسدين توزيع الدخل القومي لصالحهم، في هذه الحالات يؤثر الفساد في الدخل القومي ويؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومن أمثلة تلك الحالات حالة زائير تحت حكم "موبوتو" والفلبين تحت حكم "ماركوس" حتى عام ١٩٨٥، ونيكاراجوا تحت حكم "سوموزا" في الستينات والسبعينات<sup>(٢٧)</sup> من القرن الماضي. وكذلك ما أوردته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٤، من جرائم فساد متورط بها رؤساء بعض الدول، وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة يعيشها أفراد مجتمعاتهم، وكما مبين بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١) يوضح أسماء رؤساء عشرة دول نهبوا المال العام

متوسط دخل الفرد بالدولار	جريمة الفساد السياسي	المدة الزمنية	الدولة	اسم الرئيس
٦٩٥	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ١٥ و ٣٥ مليار دولار	١٩٦٧ - ١٩٩٨	جمهورية إندونيسيا	محمد سواهورتو
٩١٢	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٥ و ١٠ مليارات دولار	١٩٧٢ - ١٩٨٦	رئيس الفلبين	فرديناند ماركوس
٩٩	استولى على مبلغ ٥ مليارات دولار	١٩٦٥ - ١٩٩٧	رئيس زائير	موبوتو سيسي سيكو
٣١٩	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٢ و ٥ مليارات دولار	١٩٩٣ - ١٩٩٨	رئيس نيجيريا	ساني أباجا
غير متوفر	استولى على مبلغ مليار دولار	١٩٨٩ - ٢٠٠٠	رئيس صربيا	سلوبودان ميلوسوفيتش
٤٦٠	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٣٠٠ مليون و ٨٠٠ مليون دولار	١٩٧١ - ١٩٨٦	رئيس هايتي	جان كلود دوفالبيه
٢٠٥١	استولى على مبلغ ٦٠٠ مليون دولار	١٩٩٠ - ٢٠٠٠	رئيس البيرو	ألبرتو فيجوموري
٧٦٦	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ١١٤ و ٢٠٠ مليون دولار	١٩٩٦ - ١٩٩٧	رئيس وزراء أوكرانيا	بافل لازارينكو
٤٩٠	استولى على مبلغ ١٠٠ مليون دولار	١٩٩٧ - ٢٠٠٠	رئيس نيكاراغو	أرنالدو ألaman
٩١٢	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٧٢ و ٨٠ مليون دولار	١٩٩٨ - ٢٠٠١	رئيس الفلبين	جوزيف استرادا

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، بيانات عام ٢٠٠٤، [http://www.transparency.org/research/cpi/cpi\\_2004](http://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2004)

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع جرائم الفساد، التي قام بها رؤساء هذه الدول قد تمت في مدة زمنية متقاربة ومتشابهة في أحيان كثيرة، وأنها جميعاً تعد من المجتمعات النامية التي لا

تتمتع بنظام ديمقراطي، ولا وجود لأجهزة لمكافحة الفساد، وأن وجدت فهي تحت سيطرة وإدارة النخبة الفاسدة، وهو ما يحدث اليوم في الكثير من البلدان العربية.

وإن المستثمرين، أو السياسيين أصحاب الشركات سوف يسخرون سلطتهم لخدمة شركاتهم، وبالتالي يكونون دائمي البحث عن الأعمال التي تدر ربحاً سريعاً وعالياً دون النظر إلى ما يسببه ذلك من ضرر لمعدل النمو الاقتصادي في بلدانهم. وهنا يمكن إضافة العناصر السلبية الآتية إلى الكلفة الاقتصادية للفساد:

١. يسبب الفساد انخفاض الإيرادات العامة ويزيد من النفقات، ويمكن ملاحظة ذلك في حالة التهرب من دفع الضرائب، ومن زيادة الوقت في تنفيذ المشاريع، وفي أحيان كثيرة يرسو تنفيذ بعض المشاريع إلى عدة أشخاص بعد هروب الشخص الأول المكلف بتنفيذ هذا المشروع، مع العلم أنه استلم أموالاً تفوق نسبة انجازه لهذا المشروع.

٢. يقلل الفساد من النوعية والجودة والكفاءة، ويلاحظ ذلك من خلال رسو المناقصات على بعض الأشخاص المقربين من النظام السياسي، الذين لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة، وكذلك يظهر الأمر في السلع التي يقدمونها، إذ تكون رخيصة بسبب عدم التقيد بالمواصفات اللازمة، وكذلك في نوعية المشاريع التي ينفذونها ورداءتها.

٣. ويؤدي الفساد إلى زيادة النفقات العامة، فكثير من الموظفين يتجهون إلى المشاريع العملاقة، وإلى شراء مواد وأجهزة عالية الكلفة، مما يؤدي إلى تحمل خزينة الدولة أعباء كبيرة، وحدوث ارتباك في التخصيص لبعض الموارد، أو تقليصها، ولذلك يجب إيجاد أجهزة رقابية عالية الكفاءة وشفافة تراقب عمل موظفي الدولة.

٤. ويسبب الفساد المزيد من الفقر، وعدم العدالة في توزيع الدخل، وتؤدي إشاعة الفساد إلى تقليل فرص الفقراء في الحصول على حقه الطبيعي في وظائف الدولة.

٥. إذا ما شاعت ثقافة الفساد فسوف تعد الرشوة أمراً طبيعياً، لا بل هي حق، أو أنها اقتسام للمغانم. فضلاً عن أن الموظفين ذوي الأجور المنخفضة قد يعدون الرشوة بمثابة صدقة من القادر على الدفع إلى المحتاج، وهذه الثقافة خطيرة على المجتمع، وعلى علاقات الأفراد.

وكذلك تضعف ثقافة الفساد ثقة الناس بعضهم ببعض، وتظهر ضعف الدولة تجاه الخارج، وتُظهر هشاشة الوضع الداخلي، فضلاً عن النتائج السياسية القاسية المترتبة على كل ذلك<sup>(٢٨)</sup>.

ب. الآثار الإيجابية للفساد: من المفارقات المؤلمة والمضحكة في الوقت نفسه أن هناك من يعتقد أن للفساد نتائج إيجابية، فعلى مستوى المجتمعات العربية لا يمكن التكلم عن وجود آثار إيجابية للفساد، أو من الصعب وجود آثار إيجابية له، إن لم تكن من المستحيل، وذلك لكون معظم مجتمعاتنا العربية مجتمعات إسلامية، وكل مظاهر الفساد تعتبر من المحرمات شرعاً

وقانونًا وعرّفًا، فضلا عن أن أغلب رجال الأعمال العرب يستثمرون أموالهم في بلدان غير بلدانهم، عربية كانت أم أجنبية.

أما عن كيفية إسهام الفساد في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فإن ذلك يكون عن طريق قيام مرتكبي وقائع الفساد باستثمار مكاسبهم من عمليات الفساد التي يقومون بها في مشروعات تفيد مجتمعاتهم وتدفع عملية التنمية بها، فالفساد هنا يسهم في تحقيق الكفاية ونسبة من التراكم، ومن ثم يحقق نسبة نمو، وعلى الرغم من اتجاه بعض الباحثين على الحديث عن الآثار الإيجابية للفساد فإنه من الصعب قبول هذا الرأي، ولا سيما في مجتمعاتنا التي تنتمي إلى العالم الثالث، ومن ثم فإن الاتجاه الأكثر واقعية هو الذي يؤكد الآثار السلبية والخطيرة لظاهرة الفساد، وأهمها تقويض شرعية النظام الحاكم وافتقاده المصدقية وثقة المحكومين، وزيادة حدة الصراعات الطبقية، فضلا عن إعاقته عملية التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل.

### سابعًا: نحو رؤية وطنية لمواجهة الفساد

إن الفساد بأشكاله المختلفة والسياسي منه يكاد يخرج من نطاق كل الجرائم التي تكمن وراءها عوامل فردية أخلاقية أو غير أخلاقية والتي يُطلق عليها بالفساد الفردي، فالباحث يعتقد أن السمة الجوهرية للفساد التي تميزه عن الجريمة العادية سلوكًا جماعيًا يتفشى في المجتمع في مرحلة زمنية معينة بفعل عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، وبطابع بنائي تاريخي، وأحيانا نتيجة عوامل طارئة تحل بالمجتمع، أو خلال المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات، والتي شهدها المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وكذلك ما شهدته بعض المجتمعات العربية التي حل بها الربيع العربي، ويترتب عليه إعادة توزيع الثروة العامة لصالح الطبقة المسيطرة على المجتمع، والتي تمثل الأقلية في هذا المجتمع، ويمثل أحد أساليب الاستغلال أو آلياته التي تعتمد عليها الطبقة المسيطرة، فهذه السمات هي التي تميز الفساد عن الجريمة العادية، فالسرقة والاختلاس والرشوة الصغيرة وغيرها من الجرائم لا ترقى إلى مستوى الفساد طالما بقيت عند حدود أفراد بدافع عوامل فردية وليس بدافع الاستغلال، وطالما لم يترتب عليها إعادة توزيع الثروة العامة بغير عدالة، فضلا عن ذلك فإن الجريمة العادية لا تتم من خلال شبكة معقدة من العلاقات المنحرفة تمنحها الطابع المؤسسي، فالفساد هو ذاته الجرائم العادية ولكن تتم في صورة جماعية ومن خلال شبكة معقدة من العلاقات. ويتوقف حجم الفساد على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظم الحاكمة، إذ تنمو معدلات الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية، وفي ظل انتشار الفقر والبطالة، وعدم حرص النظام على الاستقرار الوظيفي والاجتماعي للمواطن. وتنعكس طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على خصائص ظاهرة الفساد والأطراف المرتكبة لوقائع الفساد، فالفساد -في الغالب- يأخذ شكل الممارسات الجماعية، ويصبح الساسة ورجال الأعمال طرفًا أساسيًا من أطراف الفساد، ويتسم

الفساد -هنا- بالتحالف بين المال والسلطة في إطار شبكة معقدة من علاقات الفساد المتبادلة، إذ يكون الطرف الآخر للفساد -في الغالب- من ذوي المواقع الرسمية وأصحاب المناصب العامة في الدولة، ويتحول هنا الفساد إلى إحدى آليات الاستغلال الرئيسية التي تعتمدها النظم الحاكمة. وهنا يمكن أن أقول إن الاستنتاج الذي يمكن أن يخرج به البحث، هو أن النظم السياسية الحاكمة داخل مجتمعات العالم الثالث -بعمامة- والعربية -بخاصة- والمتقدمة كذلك تعد بمثابة المسؤول الأول عن انتشار الفساد في مجتمعاتها، وارتفاع معدلاته وتحوله إلى جزء من نسيج المجتمع، فهي من سمح بذلك، وغضت الطرف عن بعض الأشخاص الفاسدين، إما لصلاتهم القريبية بمن يعتلي سدة الحكم، أو لانتمائه الحزبي المشترك، أو لحصولهم على جزء من هذه العمليات الفاسدة كعمولات، أو غير ذلك من الأسباب.

ومن ثم فإن التوصيات التي يمكن أن يخرج بها البحث، ليس في إمكانها إلا أن تتوجه إلى السلطة السياسية المسيطرة على الحكم، فهي الوحيدة التي تستطيع القضاء على الفساد من خلال:

١. توسيع هامش الحريات والديمقراطية في المجتمع، وإفساح المجال أمام الأجهزة الرقابية الحكومية من أجل الكشف عن الفساد ومحاسبة المقصرين.
٢. إضفاء سلطة المحاسبة والالتزام على الأجهزة الرقابية، والمكافحة الحقيقية للفساد من خلال التطبيق الحازم لمبدأ المساءلة ولا سيما مع ذوي المناصب العليا كالوزراء والمحافظين وكبار المسؤولين.
٣. وضع قواعد وقوانين للتمويل السياسي ولمراقبة الإنفاق السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات وطرق تمويل أحزاب السلطة وغيرهم.
٤. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتشارك مشاركة حقيقية في مكافحة هذه الظاهرة، وقبل كل ذلك الحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الوظيفي والمهني لكل فئات المجتمع.
٥. التطبيق الفوري لقرارات الأجهزة الرقابية من الجهات التنفيذية، وسرعة حسم ملفات الفساد وتطبيق العقوبات بحق مرتكبيها، وأن يكون لوسائل الإعلام دور في تسليط الضوء على هكذا قضايا، لكي تكون رادعاً لمن يحاول أن يرتكب جريمة الفساد.
٦. الدعوة إلى إقامة الندوات والمؤتمرات بشأن موضوع الفساد السياسي، فهو يعد موضوعاً شائكاً ومعقد، مع نشر الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء، وتفضح الطرق والأساليب التي يلجأ إليها المفسدون.
٧. أخيراً، إن مكافحة الفساد لا يمكن أن تتحقق بقرارات فوقية سلطوية حكومية فحسب، ولكن لا بد من أن يتوافر مناخ ملائم لمقاومة الفساد، ومن ثم لا بد من تفعيل الدور السياسي لأفراد

المجتمع، فالمجتمع قد أصابه الوهن نتيجة انعدام مناخ الحرية السياسية لمدة طويلة. وإجراءات تفعيل دور الأفراد في مواجهة الفساد تحتاج لعملية تنشئة تنشر ثقافة مكافحة الفساد وتتكاتف على خلقها ونشرها مؤسسات المجتمع كافة متمثلة: بالأسرة والتعليم والإعلام وكذلك المؤسسة الدينية، فضلاً عن التشريعات القانونية. ومكافحة الفساد مقدمة محورية لتحقيق ونجاح التنمية ليس فقط في مجال الاقتصاد، ولكن أيضاً في مجال السياسة، فالفساد لا يؤدي إلى كوارث مالية واقتصادية فحسب، لكنه يضرب قاعدة المساواة وهي أهم قواعد قيام أي نظام ديمقراطي، ومن ثم مكافحة الفساد تُفعل من التحول الديمقراطي أو التنمية السياسية بنفس قدر تفعيلها للتنمية الاقتصادية، وبهذا يكون لدينا عدالة اجتماعية ومساواة بين الأفراد، مما يؤدي إلى خلق طبقة وسطى فعالة ونشطة ومنتجة في المجتمع.



## المصادر والهوامش بحسب ورودها في البحث

١. ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، تقديم عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خياط، المجلد الثاني، دار لسان العرب، بيروت، بدون سنة نشر، ص ١٠٩٥ .
٢. إبراهيم أنيس، وآخرون، **المعجم الوسيط**، الجزء الأول والثاني، ط٦، بدون مكان نشر، ١٩٩٤، ص ٦٨٨ .
٣. حنان محمد حسن سالم، **التوجهات الإيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري**، أطروحة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٠، ص ٣٠٢ .
4. Edgar F. Borgatta and Rhonda Montgomery (Editors): **Encyclopedia of Sociology**, Swcond Edition, V.3, 2000, P.2123.
٥. أحمد مجدي حجازي، **صناعة الفساد في العالم الثالث**، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد الأول، المجلد ٥٠، ١٩٩٠، ص ١٣٣ .
٦. بيير لاکوم، **الفساد**، ترجمة سوزان خليل، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٧ .
٧. سمير التتير، **الفقر والفساد في العالم العربي**، ط١، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣١ .
8. James C .Scott, "An Essay on The Political Functions of Corruption", in: Claude E .Welch, **Political Modernization, A reader in Comparative Political Change**, Second Edition, (California: Duxbary Press, 1971), PP. 305 – 306 .
9. Ronald Wraith & Edgar Simpkins , "**Corruption In Developing Countries**", (London: George Allen & Unwin , Ltd, 1963), PP. 33 – 34 .
١٠. حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٤٠ .
١١. المصدر نفسه، ص ٤١ .
١٢. هو تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي (١٣٦٤-١٤٤٢) ولد وعاش بالقاهرة، وكان واحداً من تلاميذ ابن خلدون، المتأثر بأرائه وأفكاره، ويعدُّ عميد مؤرخي مصر، له مؤلفات اقتصادية أشهرها " إغاثة الأمة بكشف الغمة " سنة ١٤٠٤، عمل محتسباً للقاهرة أي مشرفاً على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للسكان .
١٣. بتصريف عن: محمد رضا علي العدل: **الاقتصاد الكلي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، دون سنة ودار نشر، ص ٢٦٥-٢٧١ .
١٤. أحمد نور، **الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية**، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢٨ .
١٥. المصدر نفسه، ص ١٢٩ .

١٦. المصدر نفسه، ص ١٣٢.
١٧. أنظر: عبد الرحمن ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، بدون سنة، ص ١٢٥.
18. Voskanyan, Frunzik (2000), **A study of the effects of corruption on economic and political development of Armenia**, masters essay, faculty of the Graduate school of political science and international affairs, american university of Armenia, Yerevan, Armenia.
١٩. عبد الرحمن الضحيان، الإصلاح الإداري (المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية)، ط ٢، دار العلم للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ١٩٩٤، ص ٥١.
٢٠. أحمد نور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ١٣٠.
٢١. سامح محمد السيد متولي، العمران السياسي لدى ابن خلدون دراسة في العلاقة بين الفساد والاستبداد، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٩٦.
٢٢. للمزيد: أحمد عبد العزيز عبد العزيز، الاختلالات البنوية في المجتمع العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي - الفساد الإداري أنموذجاً، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٢، ص ٩٠ - ١٣٨.
٢٣. خالد عبد العزيز الجوهري، الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠١، ص ٢٣٣.
24. Heleen E. Bakker and Nico G. Schulte Nordholt (Editors): **Corruption and Legitimacy**, Siswo publication 393, Amsterdam, Siswo, 1996, p. 11.
٢٥. نجلاء عبد الحميد راتب، التحليل السوسيوولوجي لظاهرة الفساد، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق فرع بنها، العدد ١٢، مصر، ٢٠٠٥، ص ١٠٢١.
٢٦. منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠٠٦، ص ٧١-٧٣.
٢٧. أكرم بدر الدين، ظاهرة الفساد السياسي، مجلة الفكر العربي، بيروت، العدد ٧١، السنة ١٤، آذار ١٩٩٣، ص ٤٢-٤٣.
٢٨. للمزيد: سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، مصدر سابق، ص ٢٨.

## **Abstract**

The interest in the corruption subject has increased in a noticeable manner in most societies. The countries started to classify according to the level of corruption that exists in them. The Corruption not considered as a moral phenomenon, or an exceptional phenomenon related to individual cases that can deal with partially, but it is a multiple and overlapping aspect of a social phenomenon that is difficult to separate from each other. The political aspect linked to the economic aspect, social aspect and the cultural aspect. In the recent years, pay greater attention to the phenomenon of corruption in global levels, because of high rates of corruption in many rich countries and poor alike. This global attention might be reflected through holding numerous conferences, and the publication of numerous documents and lists by international organizations, such as the United Nations and World Bank, as well as non - governmental organizations, most notably the international transparency organization, which is an organization aimed at combating corruption in the world, and issues an annual report about the level of corruption in the countries of the world. The lists that the international transparency organization suggest that the corruption is existed in all societies, rich and poor, and developed and developing, and it can say that poor countries are more corrupt than rich countries.

## **The importance of research and its goal**

The study of the phenomenon of corruption - generally - has paramount importance, it has evolved from being a manifestation of bureaucracy to a statutory offense; for this, studying the corruption are necessary, and this research designed to detect the most important manifestations of the corruption and its reflection on the political performance.

Here we can say that the conclusion that can come out by this research, is that the ruling political regimes in the Third World communities - in general, and Arab societies particularly - and developed communities as well serves as primarily responsible for the spread of corruption in their communities, and its rising for high rates, as well as its transformation into a part of the society fabric, these regimes allowed to do so, and turned its back to some corrupt people, either because their relative relationships with people from higher authorities, or for their partisan ties, or for getting parts of this corrupt operations, or any other reason.

**Manifestations of corruption and its reflection on the  
political performance of the Iraqi state.**

**(Corruption - Political Performance - Iraqi state)**

**By: Lecturer Dr. Mohammed Jamil Ahmed**

**Al-Mustansiryia University**

**College of Arts**

**Department of Anthropology & Sociology**